

Industry Arabic Translation Test

Part 1:

الصفدي يزيد العجز بتعزيز الإنفاق على حساب المواطنين لحسابات فريقه الانتخابية

اقترح زيادة الـTVA الى 12%
وضريبة فوائد الودائع الى 7% والشركات الى 20%
ما زلنا حتى اليوم غير قادرين داخل الحكومة
على التوصل الى حل قانوني للإنفاق

أفصح وزير المالية محمد الصفدي، أمس، بشفاافية لافتة عن أرقام مشروع موازنته العامة لسنة 2012، وأسهب في شرحها والإجابة عن تساؤلات الصحافيين الذين احتشدوا في قاعة الاجتماعات المجاورة لمكتبه. لكن الصدقية جافت الوزير بوضوح عندما غيَّب بالكامل السبب الحقيقي الكامن وراء اقتراحه "الكريم" القاضي بزيادة بنود النفقات، لا سيما الاستثمارية منها، مع ما يؤدي إليه ذلك من مفاقمة للعجز المالي، ولو كان ذلك على حساب "مجزرة" مالية ترتكبها الحكومة بحق المواطنين والشركات والمصارف والسوق العقارية، عبر مروحة من الزيادات الضريبية القاسية في ظروف استثنائية يعيشها لبنان والمنطقة.

والسبب، حسبما تؤكد مصادر مطلعة من كُتِب على سياسة الوزير، يكمن في حساباته وحسابات فريقه السياسي الانتخابية، والتي تقتضي برأيه التوسع في الإنفاق، كي يتمكن وزملاؤه الوزراء والنواب من إرضاء ما أمكن من القواعد الناخبة، عبر مشاريع وتنفيعات خدماتية يعتقد الوزير ومن معه أنها قادرة على استقطاب المزيد من الأصوات. ولا بد من التنويه بصدقية الوزير هذه المرة، بعدما أعلن قبل يومين، للمرة العاشرة أو أكثر، أنه سيرفع مجدداً مشروع موازنة العام 2012 على مجلس الوزراء لدرسه في وقت يواجه مرسوم إعطائه سلفة خزينة بقيمة 4900 مليار ليرة صعوبات لإمراره.

الصفدي ارتكز في مقارناته على "موازنة العام 2011" التي لا يعلم تفاصيلها أحد، إذ لم يرفعها الى مجلس الوزراء، فتحدث عن زيادة في النفقات الاستثمارية بنسبة 65 في المئة عما كانت عليه في موازنة العام 2011. وتطال الزيادة الضريبية في الصيغة المحدثة للمشروع، وفق الصفدي، الضريبة على القيمة المضافة من 10 في المئة إلى 12 (علماً أنه كان قال سابقاً إنه لن يقدم على ذلك)، وعلى فوائد الودائع المصرفية من 5 في المئة إلى 7، في حين أدرجت ضريبة بنسبة 4 في المئة على إيرادات البيوعات للعقارات المملوكة قبل 2009/1/1 وبنسبة 15 في المئة على أرباح البيوعات المملوكة بعد هذا التاريخ، و"هو ما يبقي نسبة العجز الاجمالي في المشروع الجديد تقدر بـ5568 مليار

ليرة"، (وكان أعلن في مناسبات عدة أنه لن يتعدى الـ5250 ملياراً). وبحسب التقديرات، فإن نسبة العجز الى الناتج المحلي هي 8،7 في المئة، بعد تصريحات متكررة للصفدي ولرئيس الحكومة نجيب ميقاتي أنها لن تتعدى الـ7 في المئة للعام 2012 على أن تصل الى 5 في المئة في العام 2015.

Part 2:

معايير "مبادئ" الحوكمة

لتفعيل الحوكمة بالشكل المطلوب فسيتم الاهتمام بالمعايير الآتية في مجال حوكمة الشركات والتي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

1. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق الأوراق المالية، وأن يتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

2. حماية حقوق المساهمين:

يجب أن تحمي القواعد المنظمة لحوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة النافذة، كقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة دورياً، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وانتخاب وعزل مجلس أعضاء الإدارة، والمشاركة في أرباح الشركة. وكذلك حق المساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالتعديل في النظام الأساسي .

3. الإفصاح والشفافية

تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وتحتل أهمية كبيرة في مساعدة المساهمين على ممارسة حقوقهم، فالإفصاح السليم يعد أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وعلى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. لذلك يتطلب المساهمون والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة مرتفعة من المصدقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة.